

لماذا لم توفر الحكومة المصرية الدولارات للبنوك والأسواق طوال الشهور الماضية قبل قرار توحيد سعر الصرف، حتى يمكن الإفراج عن السلع الموجودة في الموانئ، وبالتالي تنفج الأزمة وتنخفض أسعار السلع، الإجابة ببساطة كما تقولها الحكومة: لأنه لم يكن لدينا دولارات كافية حتى يمكن ضخها في الأسواق للقضاء على السوق السوداء، بحيث تصبح البنوك الرسمية هي المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية وليس السوق السوداء. وحينما تقدم هذه الإجابة لمن يسأل فإنه يعود ليسأل مرة أخرى: وما الذي منع الحكومة المصرية من امتلاك الدولارات، أو حتى الحصول عليها من أى مصدر مادام يمكنها حل الأزمة المتفاقمة التي جعلت سعر الدولار يصل في السوق السوداء إلى ٧٠ جنيها، الإجابة هي أن الذي منع الحكومة من امتلاك الدولارات عدة أسباب بعضها خارجي وبعضها داخلي. فيروس كورونا وأزمة أوكرانيا أديا إلى تضخم عالمي غير مسبوق وارتفاع أسعار الطاقة والحبوب، مما قاد إلى هروب الأموال الساخنة من مصر إلى البنوك الأمريكية والأوروبية. وداخليا فإن التضيق على القطاع الخاص وعدم وضوح أولويات الاستثمار في القطاع العام وتقديس ثبات سعر الدولار وعدم تحريكه بصورة تدريجية، وأسباب أخرى قادت إلى عملاقة السوق السوداء ووصول الفارق بين السعر الرسمي والسعر الموازي لأكثر من الضعف، وبالتالي توقفت تحويلات المصريين من الخارج للبنوك المصرية الرسمية، حيث ذهبت هذه التحويلات للتجار مباشرة بأسعار مبالغ فيها تحملها في النهاية المستهلك أى عموم المواطنين. والأخطر من ذلك أن كثيرين فقدوا الثقة في النظام المصرفي بسبب هذا الفارق، وتزامن مع ذلك العدوان الإسرائيلي على غزة واشتعال البحر الأحمر، مما أدى إلى تراجع إيرادات قناة السويس لأكثر من الضعف وتراجع حركة الصادرات والواردات. هذه الحروب والأزمات والصراعات أدت بدورها إلى ضعف إيرادات السياحة التي كانت واعدة جدا قبل اندلاع الأزمات الأخيرة. والأسوأ من كل ذلك أن مؤسسات التمويل الدولية خصوصا صندوق النقد الدولي أصرت على ضرورة توحيد سعر الصرف وإعادة هيكلة الدعم أى البدء في تخفيضه، لكن الحكومة المصرية رفضت مناقشة أى طلبات في هذا الصدد إلا بعد أن يتوافر لها كمية ضخمة من الدولارات حتى تستطيع توحيد سعر الصرف بصورة صحيحة، وحتى لا يتكرر ما حدث سابقا حينما تم تخفيض سعر الجنيه من دون وجود دولارات كافية، والنتيجة هي استمرار ارتفاع الأسعار مع عدم وجود استدامة في تدفق الدولارات. ونعلم تماما أن غالبية البلدان الخليجية كانت قد توقفت عن ضخ المعونات للاقتصاد المصري، منذ عام ٢٠١٥ تقريبا، أو حتى ضخ الاستثمارات المباشرة - باستثناء القطاع العقاري - إلى أن تم توقيع صفقة رأس الحكمة مع دولة الإمارات العربية المتحدة بمبلغ ٣٥ مليار دولار، وهو موقف يحسب للإمارات، وبعدها تم الإعلان عن قرض صندوق النقد بمبلغ ٩/٢ مليار دولار ثم ٣ مليارات من البنك الدولي، وتوقع الحصول على حوالى ثمانية مليارات دولار من شركاء التنمية خصوصا الاتحاد الأوروبي وبعض البنوك والصناديق الإقليمية والدولية. الآن توافرت حصيلة غير مسبقة من النقد الأجنبي مرة واحدة في يد الحكومة المصرية، وبالتالي أمكنها أن تتخذ هذه القرارات بتوحيد سعر الصرف ورفع سعر الفائدة. ولم يكن يمكنها أن تفعل ذلك من دون توافر هذه الحصيلة، وهكذا بدأت مرحلة جديدة في عمر الاقتصاد المصري نتمنى أن تقود إلى انفراجة حقيقية تجعله ينطلق للإمام ويستقطب الاستثمارات الأجنبية ويطلق طاقات القطاع الخاص، ويدعم الصناعة والزراعة وكل ما يعمق الإنتاج الوطنى فعلا وليس قولا، وحتى لا تتحول هذه القفزة إلى فرصة ضائعة جديدة. وبالطبع فإن تحقيق ذلك يتطلب شروطا موضوعية كثيرة تتلافى كل الأخطاء التي وقعنا فيها في السابق